



سياسة آليات الرقابة والإشراف على الجمعية وتقييمها

مقدمة:

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تُعد مطلبًا أساسيًا من متطلبات الرقابة الداخلية في الجمعية، حيث إنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية، والتي من شأنها تعزيز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين، ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقًا لأنظمة المملكة.

البيان:

أولاً: الرقابة

أ- بالتقارير الإدارية:

إن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه التقارير بصفة دورية وانتظام، ويجب إعدادها بطريقة جيدة وواضحة، ومنها:

١. التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين ومدراءهم بصفة يومية، أو أسبوعية، أو شهرية، أو ربع سنوية.

٢. تقارير سير الأعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير المدراء إلى الإدارة العليا، وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات.

٣. تقارير الفحص: وتكون لتحليل ظروف مشاريع سابقة أو لاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.

٤. تقارير قياس كفاءة العاملين: تُعد هذه التقارير بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمؤوسيم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، وفق معايير الجمعية.

٥. المذكرات والرسائل المتبادلة: وتكون بين الإدارات والأقسام، وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات، والبيانات لسهولة الرجوع إليها للمتابعة والتقييم.

ب - التقارير الخاصة:

١. تقارير الملاحظة الشخصية.



٢. تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية.
٣. مراجعة الموازنات التقديرية.
٤. متابعة ملف الشكاوى والتظلمات.
٥. مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
٦. مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
٧. مراقبة ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ

١. مبدأ التكاملية: يقصد به تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.
٢. مبدأ الوضوح البساطة: يقصد به سهولة نظام وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.
٣. مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء: يقصد به إن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة، وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.
٤. مبدأ الدقة: إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا، لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم، واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

المسؤوليات:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية، وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم، وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية، وعلى الإدارة التنفيذية تزويد الجميع بنسخة منها.